ناتجاً عن ظروف سياسية خارجة على ارادتهم، وهم على هذا لم يعتبروا ضمن الكيان الاقتصادي الطبيعي لقطاع غزة (حتى العام ١٩٦٧)[٧].

○ افتقاد منطقة القطاع لمعظم مواردها الاقتصادية الطبيعية، لانفصالها عن مجالها الحيوي، مما ادى الى افتقاد ٨٠ بالمئة من سكان القطاع الاصليين لموارد دخولهم، ومصادر اعمالهم، وهذا ما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة. وزاد الاحوال سوءاً، عدم إقدام سكان القطاع على اقامة مشاريع اقتصادية منتجة، وذلك لسيادة شعور فيما بينهم بعدم الثقة، والقلق، تجاه المستقبل، نتيجة للوضع الاستراتيجي للقطاع، وتعرضه للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة؛ هذا علاوة على ضيق السوق المحلي في القطاع، لاعتماد اكثر من ثلثي سكانه (اللاجئين) على وكالة غوث اللاجئين (اونروا)، في سد متطلباتهم الحياتية[٨].

○ ارتفاع معدل الكثافة السكانية في القطاع. وتبرز هذه الحقيقة، حتى لو اقتصر القطاع على عدد سكانه الاصليين. فقد وصل، في العام ١٩٦٠، معدل كثافة هؤلاء السكانية الى ٣٧٥ نسمة للكيلومتر المربع؛ اما معدل كثافتهم بالنسبة الى الاراضي الزراعية (الفسيولوجية) فوصل في العام ذاته الى ٨٤٥ نسمة للكيلومتر المربع. واذا اضيف الى ذلك اللاجئون، فان معدل الكثافة السكانية يرتفع ليصل الى ١٥٠٠ نسمة للكيلومتر المربع والفسيولوجية الى ٢٥٠٠ للكيلومتر المربع في العام ذاته[٩].

○ على الرغم من ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في قطاع غزة، الا ان ظروف الهجرة من القطاع، سواء أهجرة اقتصادية كانت او قسرية (الهجرة الاقتصادية كانت هي الاساسية حتى حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧)، قد امتصت الكثير من هذه الزيادة الطبيعية. ففي الفترة ما بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٥، لم يتجاوز معدل الزيادة الطبيعية ١,١ بالمئة سنوياً، ولم يصل هذا المعدل الى ذروته الا في الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٤، حيث وصل الى ٢,٧ بالمئة سنوياً[١٠]. ونتيجة لذلك، فان تركيب الاعمار لسكان القطاع، يوضح ارتفاعاً في معدل الاعالة[١١].

○ يرتفع في قطاع غزة معدل السكان الحضريين بشكل ملحوظ. فحسب الاحصاء الاسرائيلي الاول للسكان، العام ١٩٦٧، وجد ان هناك ٢٨٢٨٠٣ نسمة يقطنون المناطق الحضرية في القطاع، اي ما يعادل ٧٩,٩ بالمئة من المجموع الكلي للسكان. وحتى اذا تم استثناء قاطني المخيمات، فان عدد السكان الحضريين في القطاع يبقى مرتفعاً، اذا ما قورن بالسكان الريفيين. فحسب الاحصاء المذكور، كان هناك ١٤٩٤٨٩ نسمة يقطنون في الاحياء المدينية، مقابل ٣١٣٦٨ يقطنون في القرى.

وتنعكس هذه المفارقة في النشاط الاقتصادي لسكان القطاع. فعلى الرغم من ان معظم سكانه يقطن في الاحياء المدينية، فان الزراعة تعتبر المصدر الاساسي للدخل، ليس فقط لسكان الريف، بل، ايضاً، لسكان المدن الذين يعملون في الزراعة. ومن ناحية أخرى، يفتقر القطاع الى المنشآت الصناعية الكبيرة التي تستوعب اعداداً مرتفعة من العمال. ويبقى القطاع التجاري (الخدمي)، الذي يمتص نسبة عالية من العمالة، متضخماً[١٢].

○ نتيجة للهجرة الاجتماعية الضخمة للقطاع والذي تأثر فيها كل من اللاجئين والسكان الاصليين في القطاع، فقد تضاءل، الى حد كبير، دور معظم المؤسسات الاجتماعية، كأدوات للضبط الاجتماعي، مثل العشيرة، والقرية، والمدينة؛ وربما نتيجة للهجرة الجماعية، ايضاً، ظلت الاسرة هي المظهر الوحيد المتبقي، كأداة للترابط والضبط الاجتماعيين[١٣].

○ نتيجة للانهيار الفجائي للاساس المادي للمجتمع الفلسطيني العام ١٩٤٨، وتأثر قطاع غزة بهذا الانهيار، وبنتائجه، الى درجة كبيرة، ونتيجة لمحاولات التخلص من ذلك الوضع، ظهرت توترات